● أخبار قصيرة

إيران تتقدّم في مؤشر الحرّية الاقتصادية لعام ٢٠٢٤

إحتلت إيران المرتبة ١٥٨ من أصل ١٦٥ دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم لسنة ٢٠٢٤، مما يعني أن الحرية الاقتصادية في إيران تحسنت بمرتبتين مقارنة بالعام الماضي.

وتظهر بيانات مؤسسة فريزر Fraser Institute الكندية أن مركز إيران تحسن قليلاً في المؤشرات الفرعية الثلاثة وهي حجم الحكومة، والعملة القوية، وحرية التجارة الدولية، وظل مكان إيران مستقر في قسم القوانين وحقوق الملكية؛ لكنه انخفض قليلاً في قسم اللوائح.

وفي العام الماضي، احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في مؤشر الحرية الاقتصادية، متجاوزة هونغ كونغ؛ لكن هذا العام، وفقاً للبيانات الجديدة والمعدلة، تفوقت هونغ كونغ في الأداء في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

ترانزيت البضائع عبر إيران يسجل ١٣/٢ مليون طن

أعلنت مصلحة الجمارك تسجل ترانزيت البضائع عبر البلاد ١٣/٢٣٩ مليون طن في غضون ٧ شهور (فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤) بنمو ٤٢٪ على أساس سنوي.

وذكرت الجمارك، في بيان، أن غالبية ترانزيت البضائع دخلت إلى إيران عبر جمارك الشهيد رجائي ومعبري باشماق وبرويزخان بحجم ٣/٥ مليون طن، و٣/٣ مليون طن، و١/٨ مليون طن على التوالي. وأشارت إلى أن بعد المنافذ الثلاثة المذكورة، جاء كل من منفذ سرخس وبازركان وبيرانشهر وبيله سوار وآستارا وجلفا لطف آباد.

بورصة طهران تفتتح أولى جلسات الأسبوع على ارتفاع

إفتتحت بورصة طهران للأسهم والأوراق المالية جلسة تداول يوم السبت على ارتفاع المؤشر العام ٠/٤٩٪.

وتشير المتابعات إلى تدفق أكثر من ٣/٤ تريليون ريال سيولة نقدية على السوق السبت (سعر الدولار على منصة نيما الحكومية = ٤٨٥ ألف ريال).

ويرى محللون أن انخفاض التوترات في المنطقة ودعم مشروع الموازنة المالية للعام الإيراني القادم (يبدأ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٥) لسوق المال وراء إنتعاشة البورصة التي شهدت انخفاضاً بأكثر من ١٠٠ ألف نقطة على مدى الأسابيع الماضية.

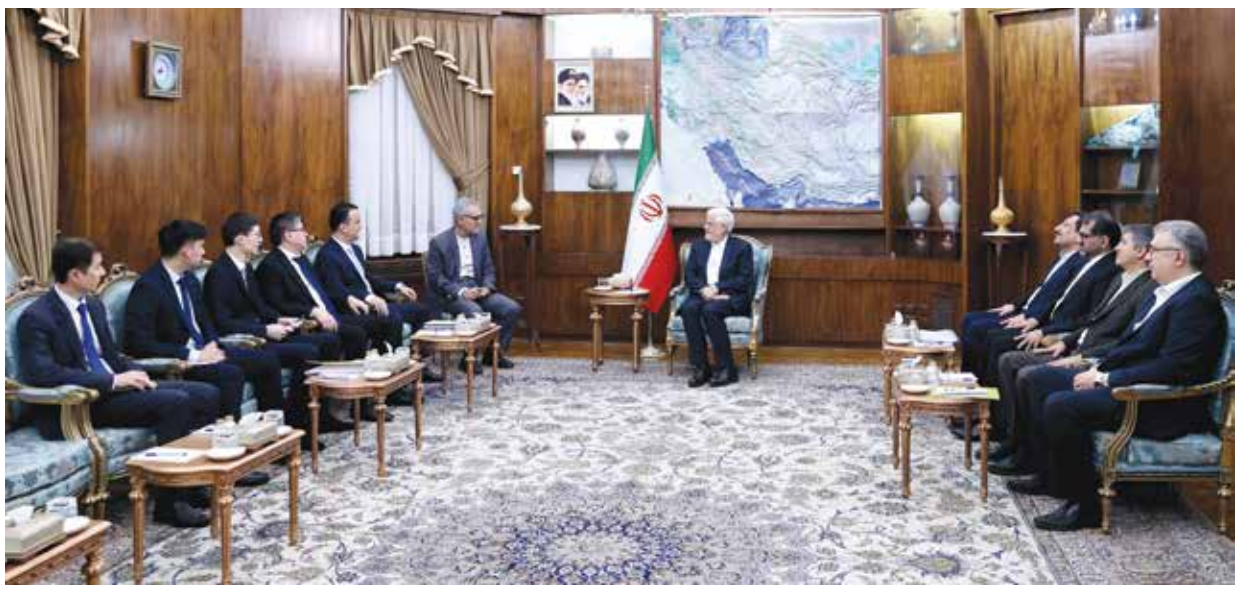

النائب الأول لرئيس الجمهورية خلال لقائه وزير الإستثمار الأوزبكي:

يمكننا أن نكون «اقتصادات تكميلية».. ونرفع مستوى التعاون الاقتصادي لـ٥ مليارات دولار

الوفاق/وكالات

صرح النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمدرضا عارف، في لقاء مع وزير الاستثمار والصناعة والتجارة الأوزبكي لذيذ قدرت أوف، إن «مستوى التبادل التجاري بين البلدين لا يليق بالدولتين العظيمتين إيران وأوزبكستان»، وقال: بفضل القدرات والإمكانات الهائلة التي يتمتع بها البلدان والقواسم الثقافية المشتركة طويلة الأمد بين البلدين، يمكننا أن نكون «اقتصادات تكميلية» لبعضنا البعض ونرفع مستوى التعاون الاقتصادي إلى ٥ مليارات دولار.

وأشار عارف، خلال اللقاء، إلى الاجتماعات الأخيرة رفيعة المستوى التي عقدت بين البلدين، وقال: إنه تم فيها البحث حول السبل المشتركة لتحسين العلاقات الثنائية في جميع المجالات؛ لكن النقطة المهمة هي أن الجانبين غير مرتاحين للمستوى المنخفض للتبادلات الاقتصادية بين البلدين.

وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية على القواسم الثقافية المشتركة طويلة الأمد والقدرات العالية بين البلدين في مختلف المجالات، قائلاً: يمكننا أن نكون «اقتصادات تكميلية» لبعضنا البعض، ويجب أن تكون المذكرات والإتفاقيات الموقعة لتوسيع التعاون «عملية» في أقرب وقت ممكن.

وذكر: «الحقيقة أن مستوى التبادل بعدة مئات الملايين من الدولارات لا يليق بالبلدين»، وقال: بناء على المذكرات والإتفاقيات الموقعة بين البلدين، يجب أن يصل مستوى التبادل إلى مليار دولار بحلول نهاية العام ٢٠٢٤، إلا أن رئيس وزراء أوزبكستان اقترح رفع التبادلات التجارية إلى ٥ مليارات دولار، وهو ما نرحب به أيضاً.

وأشار عارف إلى أنه «في القمة الأوراسية الأخيرة، كانت إيران حاضرة كعضو مراقب»، وقال: في اللقاء مع رئيس وزراء أوزبكستان، اقترحنا حضوراً مشتركاً وقوياً في السوق الأوراسية.

وذكر: أنه «في مجال التراث الثقافي والسياحة، لدينا الكثير من القواسم المشتركة ويجب أن نعطي مكانة خاصة للسياحة والتواصل بين الشعبين ورجال الأعمال في البلدين»، وقال: إن سمرقند وبخارى تذكرنا بإصفهان وشيراز لكل إيراني، وينبغي أن يكون من الممكن السفر بسهولة أكبر.

كما دعا عارف إلى التعاون في مجالات العلوم والتقنيات المتقدمة، وتسهيل حركة الطرفين على مستوى المسؤولين والشعب، وإلغاء التأشيرات من جانب أوزبكستان، وقال: إن إلغاء التأشيرات للمواطنين الأوزبكيين تم من قبل بلادنا لأننا نؤمن أن من شروط تطوير العلاقات بين الجانبين هو تسهيل حركة المواطنين وخاصة رجال الأعمال، ونأمل أن تتوصلوا إلى تفاهمات جيدة في المفاوضات مع وزير الصناعة الإيراني، حتى نتمكن من تنفيذها في الاجتماع المقبل.

عارف: مستوى التبادل بعدّة مئات الملايين من الدولارات لا يليق بالبلدين

لذيذ قدرت أوف: إيران تتمتع بمكانة عالية في مجال التكنولوجيا والعلوم الحديثة

استخدام قدرات إيران العلمية والتقنية

من جانبه، أعلن وزير الاستثمار والصناعة والتجارة الخارجية الأوزبكي إنه سيجري محادثات تفصيلية مع وزير الصناعة الإيراني في مجال التعريفات الجمركية وطريقة دفع ثمن البضائع والسلع والخدمات، والتعاون المصرفي، وتصميم آلية الدفع بالعملة الوطنية، واليوان الصيني أو الروبل الروسي، والتعاون في واردات النفط والمعادن، وخدمات التأمين، وتبادل المنتجات الزراعية، وتوسيع شبكة التجارة والنقل، واستخدام ميناء تشابهار وميناء بندرعباس، والتعاون الصناعي والإنتاج المشترك والتصدير، وأضاف: نحن من بين الدول القليلة التي لديها إمكانية تصدير ٦٢٠٠ سلعة إلى أوروبا دون دفع الضرائب والجمارك.

كما ذكر: أن «إيران تتمتع بمكانة عالية في مجال التكنولوجيا والعلوم الحديثة»، وقال: نريد زيادة التعاون في هذا المجال وأحد محاور اهتمامنا هو استخدام قدرات إيران العلمية والتقنية.

وأشار لذيذ قدرت أوف إلى الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية الأوزبكية لتسريع إصدار التأشيرات للمواطنين الإيرانيين، وقال: إنه سيتم اتخاذ قرار بشأن إلغاء التأشيرات في المستقبل القريب. كما طالب بإقامة معرض لقدرات أوزبكستان بالتزامن مع انعقاد اللجنة المشتركة للبلدين في طهران.

ووجّه وزير الاستثمار والصناعة والتجارة الأوزبكي الدعوة لوزير الطرق الإيراني لحضور الاجتماع الرباعي لوزراء الطرق للدول الأربع إيران وأوزبكستان والهند وتركمانستان، وقال: لتطوير التجارة بين البلدين، من الضروري إنشاء شبكة مواصلات قوية من الموانئ الجنوبية لإيران إلى بلادنا، ولتحقيق هذا الهدف نخطط لعقد اجتماع على مستوى وزراء الطرق من الدول الأربع في طاشقند.

في حال فوز ترامب

٥ مخاطر اقتصادية تواجه الأسواق العالمية

لقد بدأ السوق بالفعل في التسعير لانتصار ترامب في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في الخامس من نوفمبر/ تشرين المقبل؛ ولكن في حال فوزه ستواجه السوق الأميركية مخاطر كبيرة.

ويتوقع المستثمرون أن تؤدي ولاية ترامب الثانية إلى فرض رسوم جمركية على المستوردين الذين يأملون في دخول السوق الأميركية وارتفاع مستويات التضخم، وذلك وفق تقرير لمجلة «فورشن» يوم الجمعة.

وقال التقرير: إن الاقتراح الاقتصادي الذي قدمه ترامب بتنفيذ الرسوم الجمركية الشاملة لا يمثل النموذج الأفلاطوني لسياسة السوق الحرة التي يماربطها البعض بالزعماء المحافظين السابقين. ومع ذلك، فإن السوق تستعد جيداً للتحولات الهيكلية التي يمكن أن تشكلها السوق الأميركية المغلقة التي يقترحها ترامب على الاقتصاد العالمي.

ومن بين العلامات على أن السوق وضعت في حساباتها فوز ترامب، ارتفاع سعر سهم شركته الإعلامية «ترامب ميديا» بنسبة ٢٠٠٪ تقريباً منذ ٢٣ سبتمبر/ أيلول الماضي.

وتقول «فورشن»: إن من بين العلامات على تسعير فوز ترامب أن الأسهم في أوروبا تتخلف بالفعل عن السوق الأوسع. وفي الولايات المتحدة، بدأت توقعات التضخم في الاتجاه الصعودي مع تقدم ترامب في أسواق الرهان.

حتى أن المحللين بدأوا الجدل بشأن التنبؤات بالركود التضخمي. وتظهر استطلاعات الرأي أن ترامب ونائبة الرئيس كمالا هاريس في حالة تنافس شديد مع اقتراب الأسبوع الأخير من حملتيهما الانتخابيتين. ومع ذلك، فإن أسواق التنبؤ تميل لصالح ترامب، الذي لوّن الكثير من توقعات السوق.

وكان أداء الأسهم الأوروبية أقل من أداء السوق بالفعل بسبب مخاوف المستثمرين من تعرضهم لضربة شديدة بسبب التعريفات الجمركية المقترحة من ترامب، وفقاً لبنك باركليز.

وبالنسبة للمستثمرين، فإن الشركات الأوروبية التي تعاني من رسوم ترامب الجمركية يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرباح. وفي أسوأ السيناريوهات، إذ تندلع حرب تجارية شاملة بين أوروبا والولايات المتحدة، يمكن أن تشهد الشركات في إيطاليا وألمانيا تباطؤاً كبيراً في نمو أرباح الأسهم، وفقاً لبنك باركليز.

ويمكن أن تعاني قطاعات بأكملها، مثل التكنولوجيا وسوق السيارات الأوروبية، نفس المصير، وفقاً لتوقعات البنك. ويرى كاو أن الأسهم الأوروبية «لا تزال متخلفة، مما يشير إلى أنه قد يُنظر إليها على أنها الخاسرة من رئاسة ترامب الثانية».

ومن السمات الأخرى لتعريفات ترامب هو أنه من المتوقع على نطاق واسع أن تكون تضخمية. وكتبت ميغان سوبير، محللة أسعار الفائدة في بنك أوف أميركا، في مذكرة: «التعريفات الجمركية المتوقعة تدعم المخاطر الصعودية المحتملة لتسعير التضخم في السوق إذا فاز ترامب في الانتخابات الأميركية».

ولأن وول ستريت تتوقع فوز ترامب في الانتخابات، فقد ارتفعت التوقعات بشأن معدل التضخم في المستقبل. على سبيل المثال، ارتفعت تعويضات التضخم، وهي العلاوة التي يرغب المستثمرون في دفعها لحماية القيمة الحقيقية لعوائدهم من التضخم، منذ سبتمبر، وفقاً لبنك أوف أميركا. وكتبت سوبير: «نلاحظ أن ذلك تزامن أيضاً مع ارتفاع احتمالية السوق الضمنية لفوز الرئيس السابق ترامب بالانتخابات الأميركية».

ومن المتوقع أن يكون للسياسات الاقتصادية التي يقترحها ترامب، خاصة موقفه الحمائي، آثار عميقة على سوق الأسهم. وتشمل خططه تطبيق الرسوم الجمركية على الواردات، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ويتوقع المحللون أن تضيف هذه التعريفات ما بين ٧٠ و٨٠ نقطة أساس إلى التضخم، مما يؤثر على سلوك المستثمرين وتوقعات السوق. ومع ارتفاع توقعات التضخم، ترتفع كذلك العائدات على سندات الخزانة، مما يشير إلى تحول في نظرة المستثمرين إلى المخاطر المرتبطة بالديون الحكومية في ظل إدارة ترامب.

التأثيرات الخاصة بالقطاعات

من المرجح أن تستجيب القطاعات المختلفة على نحو مختلف لرئاسة ترامب. فعلى سبيل المثال، قد تستفيد صناعات مثل النفط والغاز من أجندة ترامب لإلغاء القيود التنظيمية والتخفيضات الضريبية. وعلى العكس من ذلك، قد تعاني القطاعات التي تركز على الطاقة المتجددة إذا تم التراجع عن الحوافز المالية التي قُدّمت خلال إدارة بايدن. ويخلق هذا الانقسام بيئة قلقة حيث قد ترتفع بعض الأسهم في حين تتخلف أسهم أخرى استناداً إلى توافقها مع سياسات ترامب.

٥ مخاطر لفوز ترامب

يرى محللون أن هنالك خمسة مخاطر لفوز ترامب على الأسواق الأميركية، وهذه المخاطر هي: «أولاً- الضغوط التضخمية: يمكن لسياسات ترامب، خاصة في ما يتعلق بالتعريفات الجمركية وإلغاء القيود التنظيمية، أن تخلق ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد. ومن شأن ارتفاع التعريفات الجمركية أن يزيد من تكاليف الشركات التي تعتمد على السلع المستوردة، والتي قد تنقلها إلى المستهلكين في شكل أسعار أعلى. يمكن أن تؤدي هذه البيئة التضخمية إلى ارتفاع أسعار الفائدة حيث يحاول بنك الاحتياط الفيدرالي السيطرة على التضخم، مما يؤثر سلباً على تقييمات الأسهم ومعنويات المستثمرين.

ثانياً- التغييرات التنظيمية: من المرجح أن تتبع إدارة ترامب أجندة إلغاء الضوابط التنظيمية التي تفضل الصناعات التقليدية مثل الوقود الأحفوري والدفاع، في حين من المحتمل أن تقوض القواعد التنظيمية التي تدعم قطاعات الطاقة المتجددة. وفي حين أن هذا قد يفيد قطاعات معينة على المدى القصير، فإنه قد يؤدي أيضاً إلى مخاطر بيئية طويلة الأجل وعدم اليقين التنظيمي الذي يمكن أن يمنع الاستثمار في التكنولوجيات المستدامة.

ثالثاً- اضطرابات سوق العمل: يمكن لسياسات الهجرة التي ينتهجها ترامب، والتي قد تشمل عمليات ترحيل جماعي أو ضوابط أكثر صرامة للهجرة، أن تؤدي إلى تفاقم نقص العمالة في مختلف الصناعات التي تعتمد على العمالة المهاجرة. ويمكن أن يؤدي هذا الاضطراب إلى زيادة أجور العمالة غير الماهرة ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل للشركات، مما قد يؤثر سلباً على هوامش الربح وأداء الأسهم.

رابعاً- عدم الاستقرار الجيوسياسي، قد تؤدي رئاسة ترامب إلى تحويل السياسة الخارجية الأميركية نحو موقف أكثر إنعزالية، مما قد يؤدي إلى توتر العلاقات مع الحلفاء وزيادة المخاطر الجيوسياسية. ويمكن أن يؤثر عدم الاستقرار هذا على الأسواق العالمية وثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة التقلبات في الأسهم الأميركية مع تفاعل المستثمرين مع التطورات الدولية.

خامساً- معنويات السوق وتقلباته: يمكن أن تساهم عدم القدرة على التنبؤ المرتبط بأسلوب قيادة ترامب الذي يتميز بالتصريحات والإجراءات المثيرة للجدل في زيادة تقلبات السوق. وغالباً ما تكون معنويات المستثمرين حساسة للخطاب السياسي؛ وبالتالي فإن أي عدم استقرار ملحوظ أو مقترحات سياسية عدوانية يمكن أن تؤدي إلى عمليات بيع مكثفة في الأسواق المالية».

يمكن أن يساهم عدم القدرة على التنبؤ المرتبط بأسلوب قيادة ترامب الذي يتميز بالتصريحات والإجراءات المثيرة للجدل في زيادة تقلبات السوق